نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية في العصر الحديث 1500 -1830م

د. جمال قنان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الجزائر

ملخص

كخلاصة عامة لحصيلة العلاقات الجزائرية الأوروبية على امتداد ثلاثة قرون، يستنتج المتتبع لمسار هذه العلاقات عدد من المبادئ التي استرشدت بها الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع الأطراف الأخرى.

أولها: التعاقد المتكافئ مع أي طرف كان، فلم تقم بإبرام اتفاق في حالة ضعف أو استجداء صلح مهما كانت الظروف التي تحيط بالجزائر، وكثيرا ما كانت ترد في مراسلات المسؤولين مع الأطراف الأوروبية هذه العبارة" إن مفعول كلمة طيبة أقوى وأكثر تأثيرا من مائة سفينة حربية" .

ثانيها: الوفاء بالعهد والتقيد بالالتزام حتى عندما يؤدي ذلك إلى الإضرر بمصالحها.

ثالثها: اعتبار كون حالة السلم هي الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، والحرب هي حالة استثنائية.

المبدأ الرابع: المساواة في التعامل مع جميع الدول الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة على حد سواء.

المبدأ الخامس: التسامح الديني وحماية وتأمين مصالح الجانب المقيم على أرضها. حاولت الجزائر في البداية أن تعمم هذه الحماية وتضيفها حتى على رعايا دولة هي في حالة حرب معها. لكن موقف

الدول الأوروبية هو الذي اضطرها إلى اتباع مبدأ المعاملة بالمثل في مثل هذه الحالة.

كما عملت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه تعميم حالة السلم في الحوض الغربي للمتوسط عن طريق الالتزام بعدم مساعدة طرف حتى ولو كان قريبا منها، هو في حالة حرب الدولة المتعاقد معها. ولتأكيد هذه الرغبة العميقة في السلم التزمت الجزائر منذ بداية القرن السابع عشر بموقف الحياد في الصراعات الأوروبية، وهو المبدأ الذي لم تحد عنه حتى سقوط الدولة صبيحة يوم 5 جويلية 1830م.

سأتناول معالم هذا الموضوع من خلال أربعة محاور.

المحور الأول: نظرة عامة حول قيام الدولة الجزائرية الحديثة المحور الثاني: تبنى الجزائر لمبدأ التعاقد المباشر مع الدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإعطاء لمحة عامة حول محتوى هذه المعاهدات. المحور الثالث: استعراض موقف الجزائر من الصراع الدائر في أوروبا أثناء حروب الثورة الفرنسية وحروب الإمبراطورية، مع نظرة عامة حول علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية بعد مؤتمر(1815م).

المحور الرابع: محاولة تصحيح النظرة حول بعض الوسائل المتصلة بهذه العلاقات: القرصنة، الجزية واسترقاق الأسرى. وكخاتمة وحوصلة، عرض لبعض المبادئ الأساسية التي استرشدت بها الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها مع الدول الأوروبية

1 - قيام الدولة الجزائرية الحديثة

1 - إن الأحداث الخطيرة التي عاشتها الجزائر في مستهل القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)، كانت بمثابة الخميرة التي تولد عنها قيام الدولة الجزائرية الحديثة.

فالحدث السياسي البارز الذي تمخضت عنه هاته الظروف هو توحيد شطري البلاد الشرقي والغربي، داخل كيان موحد بنظامه السياسي المتميز وإدارته الموحدة ونظمه الخاصة مختلفة عن النظم التي كانت سائدة في شطري البلاد قبل هذا التاريخ. إن هذا

التحول النوعي الذي حدث في الإطار الجغرافي وفي المؤسسات، في المغرب الأوسط، يشبه في إطاره العام، تلك التحولات التي وقعت في عدد من البلدان غرب أوروبا في نفس هذا القرن (القرن السادس عشر) والتي يعبر عنها بقيام الدولة الحديثة.

2 - إن الوجود العثماني في الجزائر لم يكن في يوم من الأيام وجودا احتلاليا، استعماريا كما هو شائع، بل هو وجود معنوي أكثر منه شيئا آخر، اقترنت بدايته بظروف دولية على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة لمنطقة المغرب وبتلك الذهنية السائدة لدى المعاصرين، في ذلك الوقت بضرورة وحدة الصف تحت لواء الخلافة لمجابهة الخطر المتمثل في اسبانيا زعيمة العالم المسيحي الغربي في تلك الفترة.

إن الذي جعل الجزائريين يرتبطون معنويا ومصلحيا بالدولة العثمانية، هو عنف الهجمة الصليبية التي قادتها اسبانيا على منطقة المغرب في بداية القرن السادس عشر، وعجز واهتراء الكيانات السياسية المحلية التي لم تنبري للتصدي لهذا الخطر بجد وعزيمة. بل حاولت التوائم معه خدمة لمصالحها الأنانية التي فضلتها على المصلحة العامة و أمن المنطقة.

لقد أصبح الخطر الاسباني جاثما على كامل منطقة المغرب على إثر سقوط مدينة المليلة بين أيديهم في عام 1947 ثم أصبح واقعا عندما قاموا بهجوم مركز على أصبح أمرا واقعا عندما قاموا

بهجوم مُركَّز على المرسى الكبير الذي يمثل البوابة الغربية للمغرب الأوسط ومفتاح مدينة وهران والذي سقط بين أيديهم في عام 1505 ليتلوه بعد سنوات قليلة احتلال مدينة وهران (1509م).

اهتز المغرب كله من هذه النكبة وشعرت المدن الساحلية بالخطر المحدق الذي يتهددها. وبالفعل، لقد سقطت مدينة بجاية بين أيدي الاسبان، بعد شهور قليلة من احتلال مدينة وهران (1510م)، ليتلوها سقوط طرابلس في نفس السنة. لم يؤد اندحار الاسبان في جزيرة جربة (اغسطس1510م) إلى التخفيف من هذا الشعور بالخطر. فمدينة الجزائر كانت في حالة خوف شديد، خاصة لما تمكن الاسبان من إقامة حصن على الصخرة الواقعة في البحر قبالتها والتي لا تبعد عنها سوى ببضع مئات من الأمتار (300م) وهو ماجعل المدينة تصبح تحت رحمة مدافع هذا الحصن.

في ظل هذه الظروف استنجد أعيان مدينة الجزائر بعروج وإخواته لمساعدتهم على التصدي لهذا الخطر وبالفعل، لقد تمكنت مدينة الجزائر من صد حملتين عسكريتين اللتين شنتها إسبانيا لاحتلالها (1517م و 1519م)، ولكن الخطر لا يزال يتهددها. وهو ما دفع أعيان مدينة الجزائر إلى طلب حماية السلطان العثماني سليم الأول (1519م) والتماس تعيين خير الدين أميرا عليهم.

3 - إن الإعتقاد بوجود تبعية سياسية وإدارية للجزائر بالقسنطنطينية من نفس نوع التبعية القائمة بين الدولة المركزية

والأقاليم اعتقاد يجافي الحقيقة. ذلك أنه منذ السنوات الأولى من انطواء الجزائر تحت الحماية العثمانية وحتى عندما أصبح خير الدين أميرا للأسطول العثماني، كانت الجزائر قد احتفظت بحرية إدارة شؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وعلى عهد الباشوات العظام (البايلرباي) الذين كانوا كلهم من مدرسة خير الدين والذين تدربوا على يديه و عملوا تحت إمرته، لم تحدث هناك خلافات حادة سوى مرة واحدة، عندما قام السلطان بتعيين أمير على البلاد خارج هذا المحيط والذي انتهى إلى مأساة قتله. وهو ما اضطر السلطان إلى التراجع والقيام بتعيين ابن خير الدين باشا نفسه لإنهاء النزاع.

لكن منذ عقد السبعينات من القرن السادس عشر بدأ يظهر هناك تباعد في مواقف الطرفين: الجزائري والعثماني، حول شؤون غرب المتوسط والشؤون الأوربية بوجه عام، على الرغم من حرص حكام الجزائر مراعاة مكانة السلطان باعتباره خليفة للمسلمين. ففيما عدا هذا الاعتبار الاعتقادي، فإنه على مستوى ممارسة الشأن السياسي فقد بدأت هناك خلافات تبرز وتطفو إلى السطح بين الجزائر والباب العالي. وهو ما جعل كل طرف يسلك طريقة وفق تصوره الخاص لمصالحه.

إن إلغاء منصب الباشا العظيم (البايارباي) في الثمانينات من القرن السادس عشر يعبر عن تحول هام في السياسة العثمانية إزاء

شؤون غرب المتوسط والشؤون الأوروبية بوجه عام، والتي لم تعد ذات أولوية بالنسبة لها. هذا التحول في أولويات السياسة العثمانية وضع الجزائر أمام خيارين كلاهما صعب: إما قبول الإدارة السلطانية والإنطواء تحت كنف الإمبراطورية، وهو ما يعني قبول كل نتائج التبعية التي سوف تترتب عن ذلك وهو ما كانت القسطنطينية ترغب فيه وتعمل من أجله؛ أو الانفصال، وما يمثل ذلك من الأخطار حيث يجعل الجزائر في مواجهة منفردة مع اسبانيا التي لا تزال بإمكانها تعبئة قوى غربية ضخمة ورائها تحت عنوان الحملة الصليبية.

تبنت السلطات الجزائرية موقفا مرنا في مظهرها ولكنه ثابت في أسسه والمتمثل في المحافظة على استقلالية قرارها من جهة، والإبقاء على أواصر العلاقات الخاصة مع الخلافة والمتمثل في قبول تعيين موظف سامي (الباشا) كممثل للسلطان في الجزائر، لكن مقاليد السلطة الفعلية كانت بين أيدي الديوان الذي يمسك بزمام الأمور بأيدي من حديد.

وعند أواخر الستينات من القرن السابع عشر، ظهر تطور جديد في اتجاه الابتعاد أكثر عن الدولة العثمانية بتحويل الباشا إلى مجرد الداي هو المسؤول الفعلي عن الجهاز التنفيذي أمام الديوان. لقد وجد الطرفان، الجزائري والعثماني صيغة للإبقاء على الخصوصيات التي تميز علاقاتهما في هذا الوضع الجديد وذلك

بمنح السلطان لقب الباشا للشخص الذي يختاره الديوان كرئيس للدولة.

2 -تبني الجزائر لمبدأ التعاقد المباشر...

1 -خلال القرن السادس عشر، انحصرت العلاقات الجزائرية الأوروبية مع طرفين فقط: فرنسا واسبانيا، أما الأطراف الأوروبية الأخرى فلم تظهر بعد، على ساحة المتوسط وبالتالي فلم يحدث هناك اتصال مباشر بينها وبين الجزائر.

من المعروف أن القرن السادس عشر في تاريخ أوروبا كان قرن مخاض وقرن ولادة عسيرة أسفرت عن قيام الدولة القومية في بعض منها وبداية بزوغ هذه الدولة في البعض الآخر. كما سجل من جهة أخرى بداية التحول الفرعي في بنية المجتمعات الأوروبية وفي إعادة تشكل ثقافاتها وبناءاتها الذهنية وصيغ نشاطاتها الاقتصادية. فهو بالتالي قرن التحولات الكبرى في التاريخ الأوروبي.

2 - إن الظروف الصعبة التي واجهتها فرنسا مع بداية العقد الثالث من القرن السادس عشر، من جراء الجمع بين تاج مملكة مملكة اسبانيا وتاج الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة فوق رأس واحدة على عهد الإمبراطور شارل الخامس (1519م)، جعل فرنسا في وضع بلد محاصر مهدد في وجوده نفسه. في ظل هذه الظروف وضعت اللبنات الأولى للعلاقات الفرنسية العثمانية بوجه خاص والعلاقات الفرنسية والدول الإسلامية بوجه عام فيما اشتهر باسم

"معاهدة الامتيازات" الأولى التي أبرمت بين الطرفين في سنة 1535 م والتي شكلت الأساس للعلاقات المستقبلية بين فرنسا والدول الاسلامية حيث لعب خير الدين باشا دورا بارزا في توطيد هذه العلاقات وترسيخها بين الجانبين. لقد استفادت فرنسا من علاقات الصداقة التي أقامتها مع الدولة العثمانية ومع الدول الإسلامية فائدة كبيرة خلال هذه المرحلة الصعبة التي مرت بها مما جعلها تنهي الصراع الذي نشب بينها وبين الإمبراطور شارل الخامس فيما يسمى بالحروب الإيطالية بأقل خسارة ممكنة.

أما مع الطرف الإسباني فقد كان الصراع معه حتى بعد ما أبرمت مدريد معاهدة سلم مع الدولة العثمانية في سنة 1518م. لقد استمرت الحرب مستمرة بين الجانبين الجزائري والاسباني على امتداد ما يزيد عن قرنين، أي حتى سنة 1785م.

3 - منذ عقد الثمانيات من القرن السادس عشر، يبدو وكأن الجزائر قد اتخذت من مبدأ التعاقد المباشر أساسا للإقامة علاقات سلمية مع أية دولة أوروبية، يستشف ذلك من خلال موقفها من اعتماد قنصل لفرنسا في الجزائر. لقد تأكد هذا الموقف بشكل صريح في سنة 1604م.

ففي هذه السنة، أبرمت فرنسا معاهدة جديدة مع الدولة العثمانية حصلت بمقتضاها على امتيازات واسعة لصالح رعاياها في الأراضي العثمانية. لقد أوفدت فرنسا نفس المبعوث الذي تفاوض مع

العثمانيين، وهو فرنانسوا سافاري دبريف، من أجل وضع الترتيبات مع المسؤولين الجزائريين لتطبيق المعاهدة المبرمة مع العثمانيين في الجزائر. لقد سدت السلطات الجزائرية الأبواب أمامه، ورفضت حتى السماح له بالنزول إلى المدينة وهو ما أدى إلى نشوب حرب بين البلدين استمرت عدة سنوات، مما اضطر فرنسا في النهاية إلى قبول الأمر الواقع وإبرام معاهدة مباشرة مع الجزائر في سنة 1619م والتي سبقتها إبرام هدنة البلدين قبل ذلك بسنتين.

كما تم إبرام أول معاهدة مع انجلترا في عام 1622 ومع هولندا في سنة 1926م وبالرغم من هذه الاتفاقات، فإن العلاقات السلمية بين الجزائر وهذه الأطراف الثلاثة لم تستقر خلال هذا القرن المضطرب. يعبر عن هذه الحالة تعدد الاتفاقات التي أبرمت مع هذه الأطراف الثلاثة خلال هذا القرن لقد أبرمت الجزائر مع فرنسا وحدها خلال هذا القرن ست عشرة معاهدة. سبعة منها تخص إنهاء الصراع بين الجانبين وتسعة تتعلق بالتجارة واستغلال مركز القالة التجاري الذي يطلق عليه اسم " باستين فرنسا" وما يزيد عن ثلاث اتفاقات مع انجلترا واتفاقين مع هولندا.

4 - شهد القرن الثامن عشر هدوءا واستقرار للعلاقات السلمية بين الجزائر وكل من فرنسا، انجلترا وهولندا. كما توسعت الجزائر في ابرام معاهدات سلم مع أطراف أوروبية أخرى خلال هذا القرن وعند نهايته كانت في حالة سلم مع كل الدول الأوروبية التي لها

مصالح في المتوسط. لقد أبرمت معاهدة سلم مع الإمبراطورية (النمسا) في سنة 1727م والتي تم تجديدها في سنة 1748م. ومع السويد في سنة 1729م، مع الدنمارك في سنة 1746م مع مدينة هامبوري في سنة 1751 ومع البندقية في سنة 1746م. لتختم القرن بمعاهدة صلح مع كل من إسبانيا (1785م) ومع ولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1795م. ولم يبق في حالة عداء مع الجزائر في الحوض الغربي للمتوسط سوى مملكتي: نابولي والربتغال. بالنسبة لهذه الأخيرة، فقد أبرمت هدنة مع الجزائر في منتصف عقد التسعينات. وكان من المنتظر أن تتوج بمعاهدة صلح بين الجانبين، غير أن انجلترا عرقلت هدا المسعى في نهاية الأمر مع أنها كانت وراء عقد الهدنة بين الجانبين، وهو ما أدى إلى استئناف الحرب بينهما والتي لم تتوقف إلا عند سنة 1813م.

5 - تركز محتوى الاتفاقات المبرمة بين الجزائر والدول الأوروبية خلال القرنين السابع والثامن عشر، تأكيد من نية الطرفين المتعاقدين في إقامة علاقات سلم وصداقة راسخة بينهما، والتي تجد التعبير عنها في حرية التجارة بين البلدين والتسهيلات التي يحضى بها كل طرف عند ارتياده لموانئ الطرف الثاني، وتأمين ملاحتها البحرية من سفن وسلع وأشخاص، ووضع ترتيبات لتبادل الأسرى من الجانبين أو افتدائهم وتحديد مبلغ الرسوم الجمركية للسلع الواردة إلى ميناء الجزائر أو المصدرة منه، وهي رسوم محددة

ثابتة تطبق على الجميع فليس هناك معاملات تفضيلية في هذا المجال. ومن جهة أخرى، تؤكد هذه التعاقدات مبدءا ذا أهمية ودلالة في هذه الفترة، وهو التزام الطرفين بعدم مساعدة أعداء بعضهما البعض أو تقديم التسهيلات لهم بأي شكل من الأشكال. كما تؤكد على عدم اللجوء إلى استعمال القوة في أي نزاع ينشب بينهما إلا بعد استنفاذ جميع الوسائل السلمية. وتنص هذه الاتفاقات، أيضا، على منح القناصل المعتمدين، حصانة وتسهيلات لتكون إقامتهم مريحة وعلى حق البث في النزاعات التي قد تنشب بين رعاياهم. أما في حالة حدوث نزاع بين رعية أجنبية وأحد الرعايا من سكان البلاد فإن القضاء الديواني هو الذي يتولى البث فيها وليس القضاء العادي. كما تؤكد هذه التعاقدات على عدم جواز استرقاق رعايا الطرفين المتعاقدين.

يلاحظ بصفة عامة أن ترتيبات هذه المعاهدات المبرمة مع مختلف الأطراف الأوروبية تتشابه في محتواها. فليس هناك امتياز خاص تتمتع به دولة عن دولة أخرى ما عدا حق الأولوية الذي يتمتع به القنصل الفرنسي على اعتبار كونه ممثل لأقدم دولة صديقة من بين الدول الأوروبية الأخرى وهو أن يكون من يقدم تهانيه في الأعياد والمناسبات الرسمية.

3 -موقف الجزائر من الصراع في أوروبا:

1 -سعت فرنسا وبإلحاح إلى تمديد معاهدة السلم المئوي مع الجزائر لمائة سنة أخرى، بعد شهور قليلة من بدء أحداث الثورة الفرنسية. لقد نجحت في مسعاها، وتم تمديد هذه المعاهدة في شهر مارس 1790م، مع تعديل طفيف يتعلق بتحديد مجال المياه الإقليمية الفرنسية الذي كان قد حدد في السابق بأربعين كيلومترا من الشواطئ الفرنسية ليصبح اثني عشر كيلومترا بناءا على طلب فرنسا نفسها.

واجهت الجزائر صعوبات ومتاعب كثيرة من جراء موقفها المتفهم للصعوبات التي كانت تواجهها فرنسا في ذلك الوقت. فهي تريد، من جهة، مَدّ يدّ العون لفرنسا، ومن جهة ثانية، فهي لا تريد الانغماس في خضم الصراع الدائر في أوروبا مخترقة بذلك مبدءا التزمت به منذ بداية القرن السابع عشر وهو عدم التدخل في الصراعات الأوروبية.

فالحياد المتفهم لصالح فرنسا هو الذي دفعها لأن تزج بالتاجرين: بكري وبوشناق في خضم هذه المعمعة للقيام بتزويد هذه الأخيرة بالمواد المعاشية وخاصة القمح، والتي كانت فرنسا في أشد الحاجة إليها. لقد دفعتهما دفعا في هذا الاتجاه قاطعة عليهما كل تردد يبديانه بهذا الخصوص عندما زودتهما بالمال اللازم للقيام بهذه

العملية. هذه هي جذور المسألة التي سوف تشتهر فيما بعد تحت اسم:" مسألة ديون بكري بوشناق"

2 - إن قيام بونبرت بغزو مصر (1798م) وضع حكومة الجزائر في موقف لا تحسد عليه. فهناك ضغط لا يطاق من طرف الرأي العام الذي استنكر هذا العدوان استنكارا شديدا. وهناك مساعي ضاغطة وملحة من طرف الباب العالي لدفع الجزائر إلى القيطعة مع فرنسا وإعلان الحرب ضدها. وهكذا كان الأمر، فقد أعلنت الجزائر الحرب ضد فرنسا، ولكن بمجرد أن اضطرت رسميا من طرف هذه الأخيرة بكونها لا تنوي البقاء و الاستقرار في مصر وان الانجليز هم الذين يقطعون الطريق لإجلاء قواتها، وافقت على توقيع هدنة غير محددة الأجل كللتها بتوقيع معاهدة سلم جديدة معها (1802م)

أثار هذا الموقف ثائرة الإنجليز والدولة العثمانية ضد الجزائر. وهدد الأولون بإرسال أسطول وتجريد حملة عسكرية ضدها. قبلت الجزائر التحدي واستعدت لمواجهة الإنجليز لكن هؤلاء فضلوا في النهاية تأجيل تصفية حسابهم معها إلى وقت آخر. جاء هذا الظرف بعد هزيمة نابلوين وسكوت الأسلحة في أوروبا. لقد سعت انجلترا أثناء أعمال مؤتمر فيينا إلى تكوين رابطة بحرية أوروبية وتوجيهها ضد الجزائر وضد بلدان المغرب البحرية الأخرى (تونس وليبيا)، وإذا كان مشروع الرابطة البحرية لم يتحقق فإن

الإنجليز قاموا بمساعدة الهولنديين، بتوجيه ضربة قاضية للأسطول الجزائري الذي كان راسيا في الميناء (أغسطس 1816م)

وجدت الجزائر نفسها غداة انتهاء الحرب في أوروبا، في عزلة كاملة، لقد فقدت دعم وصداقة الدولة العثمانية، كما خسرت ورقتها مع انجلترا عندما ألحقت بها الإهانة في سنة 1800م كما أنها لم تكسب أي شيء من موقفها المحابي لفرنسا. لقد كافئها نابليون عن موقفها هذا، ومنذ وقت مبكر (1802م)، كما كوفئ السنمّار. إن وضع الجزائر غداة مؤتمر فينيا كان جد دقيق: فهي معزولة جهويا ومستهدفة أوروبيا. إن وقائع الخمس عشرة سنة التي سبقت سقوط الدولة تعبر بكل وضوح عن دقة هذا الوضع وخطورته بالنسبة لمستقبلها.

4 -من أجل تصحيح النظرة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية:

في موضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية هناك ثلاث مسائل تستوجب الوقوف عندها وتفحصها عن قرب للاستجلاء الحقيقة التاريخية كما كانت وتصحيح النظرة حولها وهي: القرصنة، الجزية واسترقاق الأسرى.

سجلت الأدبيات التاريخية الأوروبية التي صدرت في هاته الفترة كثيرا من الحقائق المعكوسة حول هذه المسائل الثلاث. وللأسف، فإنه لحد الآن لا يزال ما يكتب حولها يحمل تأثيرات ما كتب عنها في تلك الفترة. لقد حضيت الجزائر بحصة الأسد في

التشويه والتنديد من طرف هذه الأدبيات إلى درجة أن أصبحت بكونها " وكرا للقرصنة وعشا للصوصية البحر".

1 - مارست الجزائر كأية دولة بحرية في الشرق وفي الغرب، القرصنة بمفهومها الشرعي والقانوني كما كان سائدا في ذلك العهد. فلم يحدث منذ قيام الدولة الجزائرية الحديثة ان مارست الجزائر لصوصية البحر في أي مكان من أراضيها. فالصراع الذي كان قائما في المتوسط والذي أدى إلى قيام مؤسسات قرصانية خاصة لا تخضع في الظاهر لأي نفوذ ولا لأية دولة كانت في الجانب الأوروبي (مالطا). أما بالنسبة لبلدان المغرب البحرية، فإنها كانت تشرف على هذا النشاط عن كتب. لقد ضبطته في إطار القوانين والأعراف التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ويلاحظ بهذا الصدد أنه بالرغم من التطور الذي شهدته البحريات الوطنية في الدول الأوروبية منذ منتصف القرن السابع عشر، فقد بقيت البحريات الخواصية تعمل جنبا إلى جنب مع البحريات الرسمية حتى سنة 1814م وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى كون الجزائر كانت قد أنهت نشاط البحرية الخواصية منذ منتصف عقد السبعينات من القرن الثامن عشر.

2 - أما بالنسبة للجزية، فإن الجزائر لم تكن تفرض أية جزية على أية دولة أوروبية، كما أشيع في ذلك الوقت ولا يزال يردد في الكتابات التاريخية لحد الآن. فالجزية بمفهومها الشرعي تخضع

لضوابط وشروط لكي تصبح مطلوبة شرعا، فهذه لم تكن متوفرة في علاقات الجزائر مع الأطراف الأوروبية والتي أبرزها أن يكونوا تحت حكم المسلمين وهذا مالم يحدث. ويجب التذكير بهذا الصدد بكون القانون العام الإسلامي كان قد فصل في هذه المسألة منذ قرون طويلة عندما أجاز التعاقد بين طرف مسلم وطرف غير مسلم بدون مقابل مادي. على هذا المبدأ سارت الدولة العثمانية في تعاقداتها مع الدول الأوروبية، كما سار في هذا الاتجاه كل الدول الإسلامية الأخرى ومنها الجزائر. غير أن هناك بعض الدول كانت تدفع" إتاوة للجزائر" في شكل مواد عسكرية تقدم على فقرات متفق عليها. هذا النوع من الالتزام من الطرف الأوروبي من المحتمل أن يكون مقابلا لفتح الجزائر لموانئها وأسواقها في وجه رعايا الطرف الثاني من جهة وقبولها عدم ارتياد البحارة الجزائريين لموانئه بناءا على طلبه من جهة ثانية.

فالاختلال الذي يلاحظ في هذه التعاقدات مع الدول الشمالية خصوصا على حساب الجزائر وانعدام التوازن في المصالح بين الطرفين، والذي ليس له ما يبرره من منظور ميزان القوى بينهما، ألاً يجد ما يقابله في هذه الاتفاقات الغير المعلنة؟ والتي حرصت الأطراف الأوروبية المعنية على عدم إفشائها للأسباب موضوعية تخصها، كما يمكن أن تكون هذه " الإتاوة" هي عبارة عن تعهد من طرف الدولة المتعاقد معها على بيع كمية من الأسلحة والمواد

العسكرية للجزائر سنويا أو على فترات. وأن هذا التعهد حولته الأدبيات التاريخية في الدول الأوروبية المتوسطية، التي لا تزال متمسكة بالحضر البابوي الذي يقضي بعدم بيع الأسلحة والعتاد العسكري للدول الإسلامية، إلى " جزية"

3 - بخصوص مسألة استرقاق الأسرى التي أثارت جدلا طويلا فمن الضروري التذكير بكون عملية استرقاق الأسرى لم تكن وقفا على المسلمين، بل كانت ممارسة جارية قبل الإسلام، وأن المسلمين انجروا إليها انجرارا بالرغم من التحفظات التي كانت لهم عليها. وبمرور الزمن اكتسبت هذه الممارسة طابعا شرعيا بالاجتهاد من الفقهاء الذين حاولوا أن يستجيبوا لمتطلبات عصرهم بالرد بالمثل على ممارسة الدول الغير الإسلامية في معاملة أسراها من المسلمين وغير المسلمين. غير أنه لوحظ عند أواخر القرن السابع عشر اتجاه عام على ضفتي المتوسط نجد نبذ هذه العادة قد بدأت تتلاشى شيئا فشيئا. بالنسبة للجزائر فقد لوحظ هذا التطور في النسبة العالية للأسرى الذين كانوا في معاقل البايلك، والذين يمكن اعتبارهم بكونهم أسرى حرب بالمعنى العصري للكلمة، مقارنة بالأسرى عند الخواص أي تلك الشريحة منهم القابلة للبيع والشراء.

وعندما طرحت انجلترا مسألة الأسرى المسيحيين في سنة 1816م أمام السلطات الجزائرية، استفسر أحد المسؤولين قنصل فرنسا، بيير دُفال عن وضعية الأسرى في أوروبا مقارنة بوضعهم في الجزائر،

ليرد هذا الأخير بأنه ليس هناك فرقا جوهريا بين الحالتين وإنما الخلاف في التسمية فقط. وعندما تأكدت السلطات الجزائرية بكون إلغاء الاسترقاق لا يشكل أي مساس بالدين قررت إبطال هذه الممارسة.